

Distr.
GENERALA/47/351
S/24357
29 July 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البنود ٢٨ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٦٩ و ٧٩
و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ و ٨٥ و ٩٧ و ٩٨ و ١٢٥
من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم
والامن الدوليين
قضية فلسطين
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة
جنوب افريقيا
الحالة في الشرق الاوسط
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن
الدولي
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني
بالبيئة والتنمية
حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال
البشرية الحاضرة والمقبلة
أزمة الديون الخارجية والتنمية
التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي
والتنمية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين ، والمسائل المتعلقة
باللاجئين والعائدين والمشردين ،
والمسائل الإنسانية

. A/47/150

*

مسائل حقوق الإنسان
تمويل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية
في كمبوديا

رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٢
موجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

باسم الممثلين الدائمين للدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لدى الأمم المتحدة ، يشرفني أن أحيل إليكم رفقه نص البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الصادر في مانिला في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

وأكون ممتنا لو أمكنكم الترتيب لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البنود ٢٨ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٦٩ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٥ و ٩٧ و ٩٨ و ١٢٥ في جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) شيوتاي سو

البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري
الخامس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي
آسيا في مانيل في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢

مقدمة

- ١ - عقد الاجتماع الوزاري الخامس والعشرون لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مانيل في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وافتتح الاجتماع رسميا سعادة السيد فيدل ف. راموس ، رئيس جمهورية الفلبين .
- ٢ - وحضر الاجتماع صاحب السمو الملكي الامير محمد بلقية ، وزير خارجية بروناي ؛ وسعادة السيد علي العطاس ، وزير خارجية جمهورية اندونيسيا ؛ وسعادة داتوك عبدالله بن حجي أحمد بدوي ، وزير خارجية ماليزيا ؛ وسعادة السيد راؤول س. مانغلابوس ، وزير خارجية جمهورية الفلبين ؛ وسعادة السيد وونغ كان سنغ ، وزير خارجية جمهورية سنغافورة ؛ وسعادة السيد أرسا سراسين ، وزير خارجية تايلند ، وكذلك الوفود المرافقة لهم .
- ٣ - وحضر الاجتماع أيضا سعادة السيد روسلي نور ، الامين العام لامانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومساعدوه .
- ٤ - وحضر سعادة السيد مينو رাকা - نو ، المبعوث الخاص لوزير الخارجية في بابوا غينيا الجديدة ، الجلسات المفتوحة بصفته مراقبا خاصا .
- ٥ - وحضر الجلسات المفتوحة سعادة السيد كيان كيتشن ، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية ، وسعادة السيد اندريه كوزيريف ، وزير خارجية الاتحاد الروسي ، بصفتهمما ضيفي رئيس اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .
- ٦ - كما حضر الجلسة الافتتاحية سعادة السيد نغوين مانه كان ، وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وسعادة السيد فون سيبرا سو ، وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وفي احتفال منفصل ، قدم كل منهما مكوك الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

٧ - ورأس الاجتماع سعادة السيد راؤول مانغلابوس ، وزير خارجية جمهورية الفلبين .
وانتخب سعادة السيد ونغ كان سنغ ، وزير خارجية جمهورية سنغافورة ، نائبا للرئيس .

خطاب الافتتاح

٨ - أعلن سعادة السيد فيدل ف. راموس ، رئيس جمهورية الفلبين ، في خطابه الافتتاحي ، أن الانفتاح والمرونة اللذين تتسم بهما رابطة أمم جنوب شرقي آسيا كانا السبب في نجاحها ، والدليل على ذلك علاقات شركاء الجوار والاهتمام الذي أبدته دول أخرى . وما يتسم بأهمية خاصة مركز المراقب الخاص لبابوا غينيا الجديدة وانضمام فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وفي معرض الإشارة إلى "فترة السماح من أجل بناء الثقة" ، حث على تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ستة مجالات على الأقل هي : التعاون في مجال الدفاع ، بما في ذلك إجراء مزيد من المشاورات العسكرية والتبادل التقني والتدريب والتمرينات ؛ التعاون الاقتصادي ، بما في ذلك تحرير التجارة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق الغربية ؛ نقل التكنولوجيا ؛ حماية البيئة الإقليمية ؛ إنشاء آليات لقمع القرصنة وكذلك الإتجار غير المشروع بالمخدرات ؛ وإيجاد سبل لمعالجة هجرة العمال الواسعة النطاق . وشدد على أن أكثر السبل فعالية لتعزيز الأمن الإقليمي هو تدعيم التعاون الاقتصادي . وفي حين ركز على ضرورة التوصل إلى حل عاجل للمطالب المتنازعة في بحر الصين الجنوبي والسماح للأمم المتحدة بالقيام بدور أكبر في حل النزاع ، دعا إلى تكوين رؤية موحدة للأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي المعزز في حد ذاته لتوفير حياة أفضل لشعوب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ولتوفير استقرار سياسي أكبر . وكرر الإعراب عن التزام الفلبين بإنشاء منطقة للتجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبالمشاريع الحرة والمبادرات الخاصة ، مؤكدا وحدة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الإثنية والثقافية وطموحها المشترك إلى القيام بتدابير مشتركة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الثقافية بروح المساواة والصداقة لتحقيق أقصى الحرية والسلام والازدهار لهذا الجيل وللأجيال المقبلة .

الحالة على الصعيدين الدولي والإقليمي

٩ - أجرى وزراء الخارجية تبادلا للآراء تاما وواسع النطاق بشأن التطورات الدولية والإقليمية الراهنة . وتعهدوا بالتشاور الوثيق فيما بينهم بهدف التوصل إلى موقف موحد بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

١٠ - وأشار وزراء الخارجية إلى ما لانتهاه الحرب الباردة والمجابهة بين الشرق والغرب من أثر عميق لما أوجده من احتمالات استراتيجية جديدة غامضة وفرص جديدة . ورحبوا بالدول الحديثة الاستقلال في أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى ، وأشاروا إلى الإصلاحات المشجعة التي يجري إدخالها لتحقيق الاستقرار على الصعيد السياسي والاقتصادي في المنطقة .

١١ - وأعرب وزراء الخارجية عن قلقهم العميق إزاء تدهور الوضع في البوسنة والهرسك ودعوا إلى وقف فوري للحرب ، وحثوا جميع الأطراف المعنية على التعاون بصورة تامة مع الأمم المتحدة ومع كل المبادرات السلمية .

١٢ - ورحب وزراء الخارجية بقيام حكومة مؤقتة في أفغانستان وأعربوا عن أملهم في أن يساهم ما يجري من مصالحة وطنية وإعمار مساهمة إيجابية في الانتعاش السريع في أفغانستان وفي استتباب السلم والاستقرار في المنطقة .

١٣ - وعملا بقرار رؤساء حكومات دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المتخذ في اجتماعهم الرابع المعقود في سنغافورة في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في المجالين السياسي والإثني ، لاحظ وزراء الخارجية أن اجتماعا خاصا لكبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا معنيا بالامن الإقليمي عقد في مانيتا في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ إضافة إلى عودة الفريق العامل المعني بإقامة منطقة السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا وبإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا إلى الانعقاد من جديد . وأصدروا توجيهات إلى الفريق العامل لاستكمال أعماله .

١٤ - ورحب وزراء الخارجية بانضمام فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا وأعربوا عن ثقتهم في أن توفر المعاهدة الإطار لتعاون إقليمي أوسع وأنفع لمنطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها .

١٥ - ووافق وزراء الخارجية أيضا على طلب فييت نام ولاوس للحصول على مركز مراقب في الاجتماع الوزاري للرابطة ، بعد تقديم كل منهما صك انضمامها إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا مباشرة .

١٦ - وكرر وزراء الخارجية الإعراب عن استعداد بلدان الرابطة للمشاركة بصورة فعالة في إعادة بناء كمبوديا ولاوس وفيت نام .

١٧ - وأعرب وزراء الخارجية عن رأيهم في أن أي تطور معاكس يجري في بحر الصين الجنوبي ، يؤثر مباشرة على السلم والامن في المنطقة . وشددوا على وجوب حل أي نزاع على الاراضي أو السيادة بالطرق السلمية ، دون اللجوء إلى القوة . وحشوا جميع الاطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس بهدف إيجاد مناخ إيجابي لحل هذه المنازعات . ولاحظ وزراء الخارجية أن حلقات العمل المعنية بإدارة النزاعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي التي شرعت فيها اندونيسيا واستضافتها ساهمت في إيجاد تفهم أفضل للمسائل التي تنطوي عليها المسألة . كما أنهم لاحظوا أن الشكل غير الرسمي وغير الحكومي لحلقات العمل قد سمح بإجراء مناقشات حرة ومنفتحة . وأوصى وزراء الخارجية كل الاطراف المعنية بتطبيق المبادئ المضمنة في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا كأساس لوضع مدونة للسلوك الدولي بشأن المنطقة . وقرر وزراء الخارجية إصدار إعلان مستقل بهذا الشأن .

١٨ - ورأى وزراء الخارجية أن الاعتبارات المتعلقة بحقوق الانسان والبيئة ينبغي ألا توضع ك شروط للتعاون الاقتصادي والانسائي . وأشاروا إلى أنه بالرغم من أن حقوق الإنسان الأساسية عالمية الطابع إلا أنها محكومة بالظروف الشقافية والتاريخية والاجتماعية - الاقتصادية المتميزة لكل بلد وأن التعبير عنها وتطبيقها في الإطار الوطني يدخل ضمن اختصاص ومسؤولية كل بلد على حدة .

كمبوديا

١٩ - وإذ أقر وزراء الخارجية بالنجاح الاولي في تنفيذ اتفاق باريس بشأن التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي الموقع في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، فقد أعربوا عن قلقهم إزاء المصاعب الحالية في تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق .

٢٠ - وفي هذا الصدد ، حث وزراء الخارجية جميع الاطراف الكمبودية على التعاون الكامل في تنفيذ الاتفاق لوضع نهاية لمعاناة الشعب .

٢٢ - وأعاد وزراء الخارجية تأكيد اعترافهم بالمجلس الوطني الاعلى بوصفه الهيئة الشرعية الوحيدة ومصدر السلطة الوحيد في كمبوديا وناشدوا جميع الأطراف المعنية الحفاظ على سلامة المجلس ، بزعامة صاحب السمو الملكي سانديش برييا نوردوم سيهانوك .

٢٣ - وأعرب وزراء الخارجية أيضا عن تأييدهم الكامل لسلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، التي تقوم بدور بالغ الأهمية في عملية السلم . وأعربوا أيضا عن تقديرهم للبلدان التي ساهمت بموارد ، من بينها القوة البشرية ، في سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لتأمين نجاح عملها .

٢٤ - ورحب وزراء الخارجية أيضا بالتعهدات بالدعم التي أعلنتها المجتمع الدولي أثناء المؤتمر الوزاري المعني بانعاش وتعمير كمبوديا ، الذي انعقد في طوكيو يوم ٢٢ حزيران/يونية ١٩٩٢ ، وأعربوا عن أملهم في تحقيق مزيد من هذا الدعم .

طالبو اللجوء من أبناء الهند الصينية

٢٤ - أعرب وزراء الخارجية عن قلقهم لاستمرار وجود مشاكل في عملية تنفيذ خطة العمل الشاملة تعرقل انجازها خلال الاطار الزمني ذي السنوات الثلاث المتفق عليه في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية لعام ١٩٨٩ المعقود في جنيف . وأكدوا على أن مشكلة "المتبقين" تقتضي معالجة عاجلة إذ أن هناك عشرات الالوف من "المستبدين" من طالبي اللجوء لا يزالون في المخيمات في المنطقة . وطالبوا ، في هذا الصدد ، بالإسراع في إعادة توطين اللاجئين في بلدان ثالثة وإعادة غير اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية .

٢٥ - وأعرب وزراء الخارجية عن أسفهم للتخفيض الكبير في ميزانية أنشطة خطة العمل ، الأمر الذي عرقل تنفيذها وحثوا المجتمع الدولي بشدة على تزويد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالموارد المالية اللازمة لتأمين تنفيذ خطة العمل لكي لا يبقى أي لاجئ في بلدان اللجوء المؤقت أو بلدان اللجوء الأول .

الشرق الاوسط

٢٦ - وأعرب وزراء الخارجية من جديد عن دعمهم لاستمرار عملية السلم في الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة لمعالجة القضية الفلسطينية والنزاع العربي

الاسرائيلي وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) وغيرهما من القرارات ذات الصلة . وفيما يتعلق بالحالة في لبنان ، أعاد وزراء الخارجية تأكيد دعمهم للتنفيذ الكامل لاتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ وقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

٢٧ - ورحب وزراء الخارجية بالمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي معاً لرعاية مؤتمر اقليمي للسلم من أجل إجراء مفاوضات مباشرة بشأن القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي ، اللذين يشكلان المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار والتوتر في المنطقة .

جنوب افريقيا

٢٨ - أعرب وزراء الخارجية عن قلقهم البالغ لاستمرار العنف في جنوب افريقيا وانتهيار المفاوضات الدستورية . وطالبوا بانتهاء العنف وبخلق مناخ من الوفاق يسمح باستئناف المباحثات . وأيدوا الدعوة الى قيام الامم المتحدة بدور في المساعدة في استئناف المفاوضات الدستورية التي من شأنها أن تؤدي إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة .

مؤتمر القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز

٢٩ - أعرب وزراء الخارجية عن تأييدهم للدور الرائد الذي ستقوم به اندونيسيا في استضافة المؤتمر العاشر لرؤساء دول حكومات حركة عدم الانحياز ، الذي سيعقد في جاكرتا من ١ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وأعربوا عن أملهم في أن يكون مؤتمر القمة فرمة لحركة عدم الانحياز للمساهمة في تشكيل نظام عالمي جديد عادل ومنصف .

القضايا الاقتصادية الدولية

٣٠ - أعرب وزراء الخارجية ، عند استعراضهم للوضع الاقتصادي الدولي ، عن قلقهم لانخفاض الانتاج العالمي ، وتراجع النمو التجاري في عام ١٩٩١ ، والتوقعات غير الاكيدة للانتعاش في عام ١٩٩٢ . وقد أثر هذا الوضع بشكل عكسي على توقعات النمو في البلدان النامية . وأكدوا على أن دور البلدان الصناعية لا يزال أساسيا لإحياء نمو الاقتصاد العالمي من جديد . ولذلك حث وزراء الخارجية هذه البلدان على أن تتابع بهمة انتهاز سياسات تهدف إلى تشجيع نمو اقتصادي عالمي غير تضخمي مستدام .

٣١ - وأكد وزراء الخارجية أنه في البيئة الاقتصادية العالمية العسيرة الراهنة ، أصبحت الحاجة الآن إلى جولة أوروغواي ناجحة وإلى نظام تجاري معزز متعدد الأطراف أكثر إلحاحا بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء . ولن يؤدي اخفاق جولة أوروغواي إلا إلى زيادة تقييد فرص النمو الاقتصادي ، وتشجيع السياسات الحمائية وإضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل شديد . ولذلك حث وزراء الخارجية بشدة الجهات المعنية الرئيسية على إظهار إرادتها السياسية واتخاذ خطوات إيجابية دون أي تأخير لضمان نهاية متوازنة ومجدية ومرضية لجولة أوروغواي .

٣٢ - وأعرب وزراء الخارجية عن تخوفهم للإخفاق في اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح بسبب توقف المفاوضات المتعلقة بالزراعة بين البلدان الرئيسية . وأعربوا عن خيبة أملهم لأن قمة مجموعة السبعة التي عقدت في ميونخ فشلت في تحقيق أي تقدم بالنسبة للجولة .

٣٣ - وأكد وزراء الخارجية من جديد رأيهم أن التجمعات الاقتصادية الكبيرة والقوية بين البلدان المتقدمة النمو يجب أن تعزز نظاما اقتصاديا دوليا مفتوحا ، ولاسيما ، نظاما تجاريا مفتوحا متعدد الأطراف . وأعرب الوزراء عن عزمهم على بذل كل الجهود لتشجيع قيام نظام تجاري دولي مفتوح .

٣٤ - وإذ لاحظ وزراء الخارجية التنافس على طلب الموارد الرأسمالية والاستثمارية ، فقد أكدوا على الحاجة إلى زيادة المدخرات العالمية اللازمة لاجراء التعديلات الهيكلية وجهود التعمير ، بهدف انعاش النمو الاقتصادي العالمي .

٣٥ - ورحب وزراء الخارجية ، بمدد أزمة الديون الخارجية ، بالتقدم المحرز مؤخرا في مجال تنفيذ نهج تخفيف الديون . وأعادوا التأكيد على الحاجة إلى اتباع نهج ثلاثي منسق يشمل البلدان المدينة والدائنة والمؤسسات المالية لاتخاذ خطوات للتخفيف مسن عبء ديون البلدان النامية ، بشكل يتجاوز بكثير نطاق الشروط الحالية وللسماع بحدوث الانتعاش والنمو والتنمية في البلدان المعنية . وأيد الوزراء في هذا الصدد فكرة القيام بإلغاء واسع النطاق للديون من جانب الجهات المانحة الرسمية والمصارف التجارية فضلا عن المؤسسات المتعددة الأطراف .

٣٦ - وأكد وزراء الخارجية من جديد أن البيئة والتنمية مترابطان ويعزز كل منهما الآخر . وأعلنوا أن الحق في التنمية هو حق أساسي لجميع الشعوب وأن تدابير حماية

البيئة يجب أن تدعم النمو الاقتصادي والتنمية القابلة للإدامة . وكرر وزراء الخارجية تأكيدهم أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يجب أن تعزز التدابير المشتركة لمكافحة الحملات المعادية للأخشاب الاستوائية في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية .

٣٧ - ورحب وزراء الخارجية بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وهم ينظرون إلى مؤتمر قمة الأرض ليس على أنه غاية في حد ذاته بل كبداية جديدة لمشاركة عالمية في تحقيق تنمية قابلة للإدامة في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية . وفي هذا السياق ، يتحتم أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بتنفيذ التعهدات المعلنة في ريو عن طريق منح موارد مالية جديدة و إضافية وتقديم تكنولوجيات سليمة بيئيا إلى البلدان النامية .

٣٨ - ورحب وزراء الخارجية بإعلان مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الذي أقر ب "أن السلم والرخاء لا ينفصلان وأن السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاوننا دوليا فعلا من أجل القضاء على الفقر والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أكبر" . وكرر وزراء الخارجية أيضا تأكيدهم للالتزامهم بالمشاركة الجديدة من أجل التنمية التي صيغت في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في مدينة قرطاجنة دي اندياس في كولومبيا . وفي هذه المشاركة ، تمهدت البلدان المتقدمة النمو والنامية بالانخراط في حوار مستمر وبناء لتحقيق اقتصاد عالمي أكثر كفاءة وانمافا .

٣٩ - وأكد وزراء الخارجية وجهة نظرهم أن النظام الاقتصادي العالمي الناشئ لا بد وأن يوفر فرصا اقتصادية أكثر إنصافا لجميع الدول . وأشاروا إلى أن صافي المبالغ التراكمية المتدفقة إلى البلدان النامية قد انخفض من الناحية الفعلية في عام ١٩٩١ ، فحثوا المجتمع الدولي على تكثيف الجهود لتوفير تمويل إنمائي ملموس من أجل تكملة الموارد المحلية لتحسين فرص البلدان النامية لمواصلة التكيف الموجه نحو النمو والتخفيف من الفقر . كما دعوا البلدان الصناعية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تكثيف جهودها لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية . وأخيرا ، أكد وزراء الخارجية على أهمية توفر بيئة خارجية أكثر ايجابية بالنسبة لنمو البلدان النامية وتطورها ، وحثوا البلدان الصناعية على إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف ومنفتح حقا .

تنفيذ مقررات مؤتمر القمة الرابع لرابطة
أمم جنوب شرقي آسيا

٤٠ - أكد وزراء الخارجية التزام رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بمقرر الاجتماع الرابع لرؤساء الحكومات في الرابطة ، المعقود في سنغافورة في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، بإنشاء منطقة تجارة حرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في غضون ١٥ سنة . وأعرب وزراء الخارجية عن ارتياحهم للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق النظام المشترك الفعلي للتعريفات التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وهذا الاتفاق ، فضلا عن الاتفاق الإطاري لتعزيز التعاون الاقتصادي ، هو خطوة هامة نحو الأمام بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تحدد التعاون الاقتصادي بشكل شابت بوصفه بندا رئيسيا في جدول أعمال الرابطة .

٤١ - كما وقّع وزراء الخارجية البروتوكول المعدل للاتفاق المتعلق بإنشاء أمانة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتشذيب أمانة الرابطة وتعزيزها . وسيكون من شأن تحسين مكانة الأمين العام الجديد للرابطة وزيادة عدد موظفي أمانة الرابطة الذين تم تعيينهم على أساس مفتوح ، تمكين أمانة الرابطة من القيام بدور أكبر في تعزيز التعاون بين دول الرابطة .

انتقاء الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا

٤٢ - اتفق وزراء الخارجية على أن يوصوا رؤساء الحكومات في الرابطة بتعيين صاحب السعادة داتو آجيت سينغ أمينا عاما للرابطة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

٤٣ - كما أعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم العميق للأمين العام السابق لأمانة الرابطة ، صاحب السعادة السيد روملي نور ، لما قدمه للرابطة من خدمات ومساهمات قيّمة .

التعاون داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا

٤٤ - لاحظ وزراء الخارجية مع الارتياح التقدم الذي أحرزته الأنشطة في العديد من مجالات التعاون داخل الرابطة .

٤٥ - وفي مجال الإعلام ، رحب وزراء الخارجية بمقرر المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن الإعلام في دول الرابطة ، المعقود في كوالا لامبور في ١ و ٢ آب/أغسطس ١٩٩١ ، الداعي الى ايجاد قدر أكبر من الوعي للرابطة في المنطقة وإثبات وجودها على الصعيد الدولي بشكل أكثر فعالية . وكان اتفاقهم كاملا بشأن الحاجة الى تدفق للمعلومات أكثر توازنا .

٤٦ - ورحب وزراء الخارجية بنتائج الاجتماع الثالث عشر لوزراء الزراعة والحراجة في دول الرابطة ، المعقود في شيانغ راي في الفترة من ٢١ تشرين الاول/اكتوبر الى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، التي حددت المجالات التي سيزداد فيها تعاون الرابطة في مجالات الزراعة والاغذية والحراجة في التسعينات ، وبخاصة الترويج المشترك للمنتجات الزراعية لدول الرابطة . كما رحبوا بمقررات الاجتماع الرابع لوزراء الصحة لدول الرابطة ، المعقود في جاكرتا في ٤ و ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الداعية الى تبادل المعلومات الصحية فيما بين دول الرابطة ، مع التأكيد على مرض الايدز والصحة البيئية .

٤٧ - وأعرب وزراء الخارجية عن تأييدهم الكامل لقرار سنغافورة المتعلق بالبيئة والتنمية ، الذي اتخذته المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن البيئة في دول الرابطة والمعقود في سنغافورة في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، الذي يحدد الاتجاهات بالنسبة للرابطة من أجل تحسين تعاونها الجاري والمقبل بشأن البيئة والتنمية .

٤٨ - ونظرا للتنافس المتزايد الشدة على جذب الاستثمارات الاجنبية من البلدان المتقدمة وكذلك من البلدان النامية ، فقد اتفق وزراء الخارجية على تشجيع الموظفين المسؤولين لدى كل منهم عن ترويج الاستثمارات ، على إجراء مشاورات منتظمة بغية زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية الى بلدان الرابطة .

التعاون مع البلدان والمنظمات الاخرى

المشاركة في الحوار

٤٩ - أعلن وزراء الخارجية تأييدهم لتوصيات الاجتماع الرابع للجنة الدائمة الخامسة والعشرين للرابطة بتنفيذ مقرر مؤتمر القمة الرابع للرابطة ، الداعي الى تعزيز العلاقات التعاونية للرابطة مع شركائها في الحوار . ومع أن هذه العلاقات التعاونية قد أحرزت تقدما ملموسا ، فقد دعم وزراء الخارجية اتجاه التوصيات الى أن

تعزز الرابطة آليات الحوار القائمة وأن تنشئ آليات جديدة ، حيث يلزم ، من أجل تحسين العلاقات الاقتصادية مع البلدان المشتركة في الحوار ، وبخاصة مع شركاء الرابطة الاقتصاديين الرئيسيين . ولاحظوا أيضا مع الارتياح الدور الفعال الذي يقوم به القطاع الخاص الآن في عملية الحوار .

التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

٥٠ - لاحظ وزراء الخارجية أن الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين في مجال التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ، المعقود في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، قد اعتمد توصيات بشأن طبيعة وهيكل آلية دعم التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وترتيبات التمويل ، سينظر فيها في الاجتماع الوزاري الرابع للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ولاحظوا أن إنشاء آلية دعم سيكون مؤشرا لمرحلة جديدة في التطور التنظيمي في عملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ .

المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا

٥١ - قرر وزراء الخارجية ، بعد أن نظروا في نتيجة الاجتماع الاستشاري المشترك المعقود في مانيليا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، ووفقا لمقرر مؤتمر القمة الرابع للرابطة ، أن يطلبوا من الأمين العام لامانة الرابطة بوصفه رئيسا للاجتماع الاستشاري المشترك ، أن ينظر في إيجاد وسيلة مناسبة لإنجاز وضع مبدأ المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا بغية تحقيقه تماما ، وذلك مع مراعاة الأفكار المقدمة في الاجتماعات وكذلك المناقشات السابقة بشأن هذا الموضوع .

الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لرابطة

أمم جنوب شرقي آسيا

٥٢ - لاحظ وزراء الخارجية مع الارتياح مختلف البرامج والأنشطة التي اضطلع أو سيضطلع بها للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الرابطة . كما شجعوا لجان الرابطة في بلدان ثالثة على الاضطلاع بهذه الأنشطة طوال الجزء المتبقي من السنة .

الاجتماع الوزاري السادس والعشرين لرابطة
أمم جنوب شرقي آسيا

٥٣ - اتفق وزراء الخارجية على عقد الاجتماع الوزاري السادس والعشرين للرابطة في سنغافورة في تموز/يوليه ١٩٩٣ .

٥٤ - وأعربت وفود اندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وسنغافورة وماليزيا عن تقديرها العميق المخلص لما أبداه شعب وحكومة جمهورية الفلبين من ضيافة حارة كريمة ، ولما قدماه لهذا الاجتماع من مرافق وترتيبات ممتازة .

٥٥ - وقد عقد الاجتماع بروح الصداقة والتضامن التقليدية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا .
